الأبيات الشعرية المجهولة النسبة في كتاب

مغني اللبيب لابن هشام (دراسة وتحليل)

م.م رابعة حسين مهدي

كلية التربية الاساسية– قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله الصادق الأمين وعلى آل بيته الطاهرين وعلى صحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، أما بعد.

يحتج النحويون لبناء قواعد اللغة بأدلة السماع من فصيح الكلام ، وهو يشمل كلام الله تعالى القرآن الكريم أولاً، لأنَّه أول نص ديني لغوي محفوظ من التحريف والتغير، قال السيوطي عن الكلام الفصيح :(وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر،فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها من الثبوت ،أما القرآنُ فكلُّ ما ورد أنَّهُ قريء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أو آحادا، أم شاذا)[١] فذكر شروطا منها التثبت من ينقل عنه، فكيف أجاز النحويون لأنفسهم النقل عن المجهولين؟، والسماع فهو الحجة القاطعة والبرهان الناصع على القاعدة النحوية ونراهم يعتدون بأشعار الجاهليين والإسلاميين والبدو المعاصرين.

ومصادر اللغويين العرب من الممكن حصر المصادر التي استقى منها اللغويون العرب مادتهم فيما يأتي:

١- القرآن الكريم.
٢- القراءات القرآنية.
٣- الحديث النبوي.
٤- الشعر.
٥- الشواهد النثرية.

وإن وجد بينهم خلاف حول بعضها. وإليكم بيان ذلك:

١- القرآن الكريم:

---

١) الاقتراح في أصول النحو:٦٧.

وقد اعتبروه في أعلى درجات الفصاحة، وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة، ولذا وقفوا منه موقفًا موحدًا فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه، ولا يعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة، ويقول الراغب الأصفهاني في كتابه "المفردات" مبينًا قيمة اللفظ القرآني:(ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه،وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم،وما عداها وعدا الألفاظ المتفرّعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالاضافة إلى أطايب الثمرة)[١].

والمراد بالقرآن النص القرآني المدون في المصحف، وهو غير القراءات، يقول الزركشي في "البرهان":(وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ)[٢].

أما النحويون فقد نظروا إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة، وشاهدًا لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية، فقد وضعوا لصحة القراءة شرطًا واحدًا هو صحة الرواية عن القارئ العدل حتى لو كان فردًا وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد، وسواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة.

وأمَّا الشعر فقد لاقى الشعر اهتمامًا كبيرًا من اللغويين واعتبروه الدعامة الأولى لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ولا تهتم بما عداه.

وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه، ولذا اعتبروا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصحَّ شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها.

وقد كان سيبويه يحرص على إطلاق البيت من النسبة فكان إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه، وإنَّما امتنع سيبويه عن تسمية الشعراء ،لأنَّهُ كره أن يذكر الشاعر

---

١) المفردات:٥٥.

٢) البرهان في علوم القرآن:٣١٨/١.

وبعض الشعر يروي لشاعرين وبعضه مجهول لا يعرف قائله، لأنَّهُ قدم العهد به، وأما الأبيات المنسوبة في الكتاب إلى قائليها "فالنسبة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها الجرم، قال الجرمي:" نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[١]، بل إنَّ اللغويين والنحاة قد صرحوا بأن تعدد الروايات في البيت الواحد لا يسقط حجيتها، وأن كل رواية –ما دامت قد نقلت عن ثقة– يصح الاستشهاد بها.

يقول ابن ولاد:(الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها. ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد...ولغة الرواة من العرب في البيت الواحد يجعل كل رواية حجة إذا رواها فصيح، لأنه يغير البيت إلى ما في لغته، فيجعل ذلك أهل العربية حجة)[٢].

وأما موقف بعض النحويين من الشواهد الشعرية المجهولة أنَّهُ لا يحتج بها ولا يبنى عليها، قال السيوطي:(لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف،وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته،ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم قال ابن النحاس في التعليقة:"أجاز الكوفيون إظهار"أن" بعد "كي" واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي... فتتركها شنا ببيداء بلقعقال

والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر،وقال أيضا: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر "لكن"، واحتجوا بقول الشاعر:"ولكنني من حبها لعميد"،والجواب:أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم يذكر منه إلا هذا ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان وفي ذلك ما فيه)[٣].

وهذا ينقض ما بنوه من القواعد والأصول اعتمادا على الشواهد المجهولة، فثمة تناقض عجيب فيما بين النحويين،وإذا ما وجدوا شاهدا نحويا فصيحا طاروا به فرحا

---

١) خزانة الأدب:٨/١،وينظر:البحث اللغوي عند العرب:٤٣.

٢) الانتصار لابن ولاد ص ١٩،و ص: ١٩٣.

٣) الاقتراح في أصول النحو:١٢٤–١٢٥، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٨٢/١.

على الرغم من جهالته قائله، بل يذهب ابن أبو البركات أكثر من ذلك فيعيب على الكوفيين احتجاجهم بشاهج مجهول،إذ قال:(وأما الجواب عن كلمات الكوفيين:أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به.

وأما ما حكى الكسائي من قولهم "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ" وما حكاه أبو عبيده عن بعض العرب من قولهم "فتسمع صَوْتَ والله رَبِّهَا" فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو "لغوًا" لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقع)[١].

وقال أيضا ردا على الكوفيين:(فنقول: هذا البيت مجهول لا يعرف قائله؛فلا يجوز الاحتجاج به،ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية١ ما ادعوه لَمَا كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس ففي كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز. على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل لا على التأكيد)[٢] .

وهذا الحديث يقودنا الى الكلام على الضرورة الشعرية، وأنَّ الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر سواء أكان للشاعر غنى مندوحة أم لا[٣]، ومذهب ابن مالك –وهو الصحيح عن سيبويه– أنها ما ليس للشاعر مندوحة عنه[٤]، ويبين أثر هذا الخلاف فيما جاء في الشعر ووجدت فيه المندوحة، فالجمهور يقصره على السماع، وابن مالك يقيس عليه،ولذلك أجاز وصل ال بالمضارع قليلًا، ولم يجعله ضرورة استدلالًا بقوله:"ما أنت بالحكم الترضى حكومته"[٥]،لتمكنه من أن يقول:

---

١) الإنصاف:٢/٣٥٥.

٢) الإنصاف:٢/٣٧٣.

٣) ينظر: الضرائر للألوسي ص: ٦.

٤) ينظر: البحث اللغوي عند العرب:٤٤.

٥) وعجزه(وَلَا الْأَصِيل وَلَا ذِي الراي والجدل)،وهوللفرزدق، ينظر: خزانة الأدب:١/٣٢.

"المرضي حكومته، وحيث لم يقل ذلك مع الاستطاعة، ففي ذلك أشعار بالاختيار وعدم الاضطرار[١].

وقد وسعوا في مدلول الضرورة، وأطلقوها دون قيد لتكون سيفًا مصلتًا وسلاحًا يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون عن تخريجه فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقونه دون نظر أو تفكير،وكأنَّ ذلك لم يكفهم فرموا بعض الأبيات بالضرورة لا فرارًا من الإخلال بالوزن أو القافية،بل فرارًا من الزحاف،وهو ما تأباه النظرة الفاحصة المتأنية،ولهذا نجد أبا العلاء المعري في كثير من كتبه –وقد كان ذا نظرة تحررية– يهاجم رأي الجمهور وينصر مذهب الأقلية، ولا يترك فرصة للذود عنه والانتصار له إلا انتهزها فهو يرى أن الزحاف لايحمل الشاعر على ارتكاب ضرورة فهو كثير في الشعر وبخاصة في بعض الأوزان[٢]،وهو يرى أن من الأبيات الشعرية ما يختل وزنها إن غيرت، فهذه هي محل الضرورة، ومنها ما لا يكون تغييرها مخلًّا بالنظم،فهي كالنثر لا يصح أن يقال عنها:إنها ضرورة، وجاء هذا البحث ليبين أن الشواهد الشعرية المجهولة قد بنى عليها النحويون أحكاكم نحوية ولا تقل درجة عن الشواهد الشعرية المعروفة النسبة،فلا تضر جهالة القائل عندهم ما دامت فصيحة.

ومجال البحث هو كتاب " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام النحوي،وأنَّهُ قد احتج بها حاله كحال من سبقه من النحويين القدامى،ويلجأ الى تأويلها حتى يردَّها الى الأصل النحوي أو يعللها بالضرورة الشعرية،أو يرفضها لجهالة القائل،وأنهم لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث مع أنه أهم من الشعر في ميدان البحث اللغوي،لأنه من النثر الذي لا تحكمه ضرورة من وزن أو قافية، ولأنه يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر الذي يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية وتنئيه عن الروح السائدة في عصره.

---

١) ينظر: خزانة الأدب ١/ ١٥.

٢) ينظر: البحث اللغوي عند العرب:٤٤.

الشاهد الأول:عمل "إذن" في الفعل المضارع

وجاء به ابن هشام على دلالة على عمل أداة النصب للفعل المضارع " إذن" وهي غير متقدمة في الكلام، لأنَّ شروط عملها أنْ تكون في أول الكلام، وهو ما أجازه الكسائي،إذ قال:(الْمَسْأَلَة الرَّابِعَة فِي عَملهَا وَهُوَ نصب الْمُضَارع بِشَرْط تصديرها واستقباله واتصالهما أَو انفصالها بالقسم أَو بِلَا النافية يُقَال آتِيك فَتَقول إِذن أكرمك وَلَو قلت أَنا إِذن قلت أكرمك بِالرَّفْع لفَوَات التصدير فَأَما قَوْله[1]:

لَا تتركني فيهم شطيرا ... إِنِّي إِذن أهلك أَو أطيرا

فمؤول على حذف خبر إِن أَي إِنِّي لَا أقدر على ذَلِك ثمَّ اسْتَأْنف مَا بعده وَلَو قلت إِذن يَا عبد الله قلت أكرمك بِالرَّفْع للفصل بِغَيْر مَا ذكرنَا وَأَجَازَ ابْن عُصْفُور الْفَصْل بالظرف وَابْن بابشاذ الْفَصْل بالنداء وبالدعاء وَالْكسَائِيّ وَهِشَام الْفَصْل بمعمول الْفِعْل والأرجح حِينَئِذٍ عِنْد الْكسَائي النصب وَعند هِشَام الرّفْع وَلَو قيل لَك أحبك فَقلت إِذن أَظُنك صَادِقا رفعت لِأَنَّهُ حَال)[2].

قال السيوطي:(هو رجز لا يعرف قائله والشطير: البعيد، وقيل الغريب،ونصبه على الحال،وأهلك:بكسر اللام مضارع هلك بفتحها)[3] .

وقال الخطيب البغدادي أنه الشواهد الخمسين التي احتج بها سيبويه،إذ قال:(على أَن الْفِعْل جَاءَ مَنْصُوبًا ب إِذن مَعَ كَونه خَبرا عَمَّا قبلهَا بِتَأْوِيل أَن الْخَبَر هُوَ مَجْمُوع إِذن أهلك لَا أهلك وَحده فَتكون إِذن مصدرة.

وَقَالَ الأندلسي:يجوز أَن يكون خبر إِنَّ محذوفاً:أَي: إِنِّي لَا أحتمل، ثمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: إِذن أهلك، وَالْوَجْه رفع أهلك وَجعل أَو بِمَعْنى إِلَّا.

أما التَّخْرِيج الأول فَهُوَ للشَّارِح الْمُحَقق، وَقد رده الدماميني فِي الْحَاشِيَة الْهِنْدِيَّة بِأَن مُقْتَضَاهُ جَوَاز قَوْلك: زيد إِذن يقوم بِالنّصب على جعل الْخَبَر هُوَ الْمَجْمُوع إِذْ الِاعْتِمَاد الْمَانِع منتفٍ إِذْ هُوَ ثَابت للمجموع وصريح كَلَامهم يأباه.

---

١) قائله مجهول كما في هامش المغني:٣١، وخزانة الأدب:٨/٤٥٦، وتوضيح المقاصد:٤/١٨٦٤.

٢) مغني اللبيب:٣١.

٣) شرح شواهد المغني:١/٧٠.

وَأجِيب عَن الرضي بِأَن تَخْرِيجه إِنَّمَا هُوَ لبَيَان وَجه ارْتِكَاب الشذوذ فِي هَذَا المسموع فَلَا يكون مُقْتَضَاهُ جَوَاز النصب فِي كل مَا سواهُ مِمَّا لم يتَحَقَّق فِيهِ شذوذ هَذَا كَلَامه.

وَلَا يخفى أَن مُرَاد الرضي تَخْرِيجه على عَملهَا المألوف قِيَاسا وَهُوَ أَن لَا يعْتَمد مَا بعْدهَا على مَا قبلهَا بِدَلِيل مُقَابلَته لقَوْل الأندلسي وَأما قَول الأندلسي وَعَلِيهِ اقْتصر ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي فَهُوَ تَخْرِيج السيرافي، قَالَ فِي شرح: فَإِن صَحَّ فإمَّا أَن يُقَال: إِنَّه لغةٌ حمل فِيهَا إِذن على لن وَهِي لَا تلغى بِحَال، أَو تَقول: خبر إِن مُقَدّر أَي: إِنِّي لَا أقدر على ذَلِك وَجُمْلَة: إِذن أهلك مستأنفة وَإِذن فِيهَا مصدرة، انْتهى،وَفِيمَا قَالَه تخريجان آخرَانِ فَصَارَت التخاريج أَرْبَعَة.

وسلك نَحوه ابْن يعِيش فِي شرح الْمفصل فَقَالَ:الْبَيْت شَاذ، وَإِن صحت الرِّوَايَة فَهُوَ مَحْمُول على أَن يكون الْخَبَر محذوفاً، وساغ حذف الْخَبَر لدلَالَة مَا بعده عَلَيْهِ وَابْتِدَاء إِذن بعد تَمام الْمُبْتَدَأ بِخَبَرِهِ،أَو يكون شبه إِذن هَا هُنَا بلن فَلم يلغها لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا من نواصب الْأَفْعَال الْمُسْتَقْبلَة،وتشبه إِذن من عوامل الْأَفْعَال بِأَفْعَال الشَّك وَالْيَقِين، لِأَنَّهَا أَيْضا تعْمل وتُلغى، لِأَنَّ أَفعَال الشَّك إِذا تَأَخَّرت أَو توسطت يجوز أَن تعْمل، وَإِذن إِذا توسطت بَين جزأي كلامٍ أَحدهمَا محتاجٌ إِلَى الآخر لم يجز أَن تعْمل لِأَنَّهَا حرف والحرف أَضْعَف فِي الْعَمَل من الْأَفْعَال، انْتهى،وَقد نقل ابْن الْحَاجِب تخريجاً خَامِسًا فِي شرح الْمفصل قَالَ:وَقد أُوِّلَ: "إِنِّي إِذن أهلك" على معنى: إِنِّي أَقُول، وَالْقَوْل يحذف كثيرا... وَهَذَا بحثٌ جيد إِلَّا أَنه يرد على تَخْرِيجه بإضمار القَوْل مَا ورد على تَخْرِيج الشَّارِح الْمُحَقق وَقَول الأندلسي: وَالْوَجْه رفع أهلك،وَقَالَ الحديثي: الْحق رفع أهلك وَجعل أَو بِمَعْنى إِلَّا أَن)[1].

وأنت ترى كيف احتال النحويون على البيت لكي يردوه الى الأصل، وكان يكفي أن يقولوا بجواز عمل "إذن " إذا لم تأتِ في أول الكلام ويُريحنا من كل هذه التخريجات والتأويلات على رأي الكسائي مادام قد وردت في كلام العرب الفصحاء على زعمهم، ونرى أنَّ ابن يعيش قد رفض الرواية،لأنها قائلها مجهول فلم يحكم

---

١) خزانة الأدب:٨/٤٥٦-٤٥٨.

بصحتها،إذ قال:(فإنه شاذ، وإن صحت الرواية، فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفًا، وابتدأ "إذَنْ" بعد تمام الأول بخبره. وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه، كأنه قال: "لا تتركنّي فيهم غريبًا بعيدًا إني أذِلُّ، إذًا أهلكَ أو أطيرا"، أو يكون شبّه "إذن" هنا بـ"لَنْ" فلم يُلغِها، لأنهما جميعًا من نواصب الأفعال المستقبلة، ويشبّه "إذن" من عوامل الأفعال بأفعال الشك واليقين، لأنها أيضًا تُعْمَل وتُلْغَى)[١].

وقال العيني:(في قوله: "إذن" حيث أعملها الشاعر مع أنها معترضة بين إن وخبرها، وهو ضرورة خلافًا للفراء، وقد أول على حذف خبر إن، أي:إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده)[٢]،وقال بدرالدين ابن الناظم:(فشاذ لا يقاس عليه)[٣] .

الشاهد الثاني: إلغاء "ما" الحجازية" بعد زيادة" إنْ" الزائدة

الشاهد جاء به ابن هشام للدلالة على عمل" ما" النافية الحجازية العاملة عمل " ليس" على الرغم من زيادة" إنْ"، فرأي جمهور النحويين أنَّ زيادتها تبطل عملها ولكن ابن هشام أجاب عن بعض النحويين أنهم أوَّلوها على أنَّ" إنْ" نافية جاءت توكيدا لنفي " ما"،إذ قال:(الرَّابِع أَن تكون زَائِدَة كَقَوْلِه : مَا إِنْ أتيت بِشَيْء أَنْت تكرههُ ...

وَأَكْثر مَا زيدت بعد مَا النافية إِذا دخلت على جملَة فعلية كَمَا فِي الْبَيْت أَو اسمية كَقَوْلِه: فَمَا إِنْ طبنا جبن وَلَكِن ... منايانا ودولة آخرينا

وَفِي هَذِه الْحَالة تكف عمل مَا الحجازية كَمَا فِي الْبَيْت. وَأما قَوْله[٤]:

بني غُدَانَة مَا إِن أَنْتُم ذَهَبا ... وَلَا صريفا وَلَكِن أَنْتُم الخزف

فِي رِوَايَة من نصب ذَهَبا وصريفا فَخرج على أَنَّهَا نَافِيَة مُؤَكدَة ل مَا)[٥].

وقال السيوطي:(قال المصنف في شواهده: غدانة بضم المعجمة ودال مهملة، حيّ من يربوع و ما نافية، وذهب وصريف بالرفع في رواية الجمهور،فإن:زائدة كافة

---

١) شرح المفصل:٤/٢٢٨.

٢) توضيح المقاصد:٤/١٨٦٤.

٣) شرح الألفية:٤٧٧.

٤) قائله مجهول كما في هامش المغني:٣٨،وخزانة الأدب:٤/١١٩.

٥) مغني اللبيب: ٣٨.

وبالنصب في رواية ابن السكيت،فإنْ نافية مؤكدة،والصريف، بفتح الصاد وكسر الراء المهملتين : الفضة، والخزف:الجر، جمع جرة)[1].

وقال الخطيب:(على أَنه قد جَاءَت إِن بعد مَا غير كافّة، وَقد بيّنه الشَّارِح المحقّق،قَالَ ابْن هِشَام فِي شرح شواهده:النصب رِوَايَة يَعْقُوب بن السكّيت، وَالرَّفْع رِوَايَة الْجُمْهُور على أنّ "إِن" كافّة لما عَن الْعَمَل، قَالَ: وَزعم الكوفيّون على رِوَايَة النصب أنّ "إِنْ" نَافِيَة مُؤَكدَة لَا كافّة ويلزمهم أَن لَا يبطل عَملهَا كَمَا لَا يبطل عَملهَا إِذا تكرّرت على الصّحيح بِدَلِيل قَوْله: الرجز

لَا ينْسك الأسى تأسّياً فَمَا ... مَا من حمامٍ أحدٌ معتصماً

وَمعنى هَذَا الْبَيْت:لَا ينْسك مَا أَصَابَك من الْحزن على من فقدته أَن تتأسّى بِمن سَبَقَك مّمن فقد أحبابه فَلَيْسَ أحدٌ مَمْنُوعًا من الْمَوْت، وَمن زعم أنّ مَا إِذا تكرّرت يبطل عَملهَا جعل منفيّ مَا الأولى محذوفاً أَي: فَمَا ينفعك الْحزن وَاسْتشْهدَ شرّاح الألفيّة بِهَذَا الْبَيْت على رِوَايَة رَفعه على أنّ إِن فِيهِ كافّة)[2].

وقال العيني:(هذا أنشده ثعلب في أماليه ولم يعزه إلى أحد،وهو من البسيط...الإعراب:قوله: "بني غدانة": منادى مضاف، وحرف النداء محذوف تقديره: يا بني غدانة، قوله: "ما": نافية وقوله: "إنْ"- أيضًا: نافية زيدت للتأكيد وكَفَّتْ "ما" عن العمل، وزعم الكوفيون أنها نافية غير كافة ويلزمهم أن لا يبطل عملها كما لا يبطل عمل"ما" إذا تكررت على الصحيح)[3].

وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد أنَّ ابن السكيت أجاز إعمالها،إذ قال:(أجاز يعقوب بن السكيت،إعمال "ما" عمل ليس مع زيادة "إن" بعدها،واستدل على ذلك بقول الشاعر: بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا، ولكن أنتم الخزف وزعم أنَّ الرواية بالنصب، وأن " ما " نافية، و" أنتم " اسمها، و" ذهبا " خبرها، وجمهور العلماء يروونه "ما إن أنتم ذهب" بالرفع على إهمال "ما"، ومع تسليم صحة

---

١) شرح شواهد المغني:١/٨٤.

٢) خزانة الأدب:٤/١١٩-١٢٠.

٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد الأفية:٢/٦٣٥،وينظر:الجنى الداني في حروف المعاني:٣٢٧.

الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أن "إنْ" زائدة،ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما)[1]،وأنا أذهب ما ذهب إليه ابن السكيت، وهو من الكوفيين الذين عنى به النحويون أنَّ الكوفيين أجازوا النصب، وهو جواز إعمال "ما" الحجازية مع زيادة "إنْ" عملا بالشاهد النحوي الفصيح، أو القول إنَّ عملها قليل، والكثير الغالب إهمالها، ونرى كيف أنَّ النحويين أولوها ما استطاعوا من مقدرة نحوية أنْ يدفعوه لكي تتناسب مع ما أصَّلوه من أصول، وعلى الرغم من فصاحة قائلها.

الشاهد الثالث: إبطال عمل" أنْ" المصدرية الناصبة للفعل المضارع

جاء به ابن هشام على إبطال عمل " أنْ" ،واحتج بقول الشاعر المجهول على هذا الرأي،إذ قال:(وَقد يرفع الْفِعْل بعْدهَا كَقِرَاءَة ابْن مُحَيْصِن :{لمن أَرَادَ أَن يتم الرضَاعَة}، وَقَول الشَّاعِر[2]:

أَنْ تقْرَأنِ على أَسمَاء ويحكما... مني السَّلَام وَأَن لَا تشعرا أحدا

وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَنَّ "أَنْ" هَذِه هِيَ المخففة من الثَّقِيلَة شَذَّ اتصالها بِالْفِعْلِ، وَالصَّوَاب قَول الْبَصرِيين إِنَّهَا "أَن" الناصبة أُهمِلَتْ حملا على مَا أُخْتهَا المصدرية، وَلَيْسَ من ذَلِك قَوْله: وَلَا تدفنني فِي الفلاة فإنني...أَخَاف إِذا مَا مت أَن لَا أذوقها

كَمَا زعم بَعضهم، لِأَنَّ الْخَوْف هُنَا يَقِين فَأنْ مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة)[3].

وقال أيضا:(الشَّاهِد فِي أَن الأولى وَلَيْسَت مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة بِدَلِيل أَن المعطوفة عَلَيْهَا وإعمال مَا حملا على أَن كَمَا رُوِيَ من قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام:" كَمَا تَكُونُوا يُولى عَلَيْكُم" ذكره ابْن الْحَاجِب، وَالْمَعْرُوف فِي الرِّوَايَة كَمَا تَكُونُونَ)[4].

وقال الخطيب عن هذا الشاهد:(على أَنَّ "أَنْ" الْخَفِيفَة المصدرية قد لَا تنصب الْمُضَارع كَمَا فِي الْبَيْت إِمَّا للْحَمْل على "مَا" قَالَ ابْن جني فِي الخصائص: سَأَلت أَبَا عَليّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنهُ فَقَالَ:هِيَ مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة كَأَنَّهُ قَالَ:"أنَّكما تقرآن" إِلَّا أَنَّهُ

---

١) منحة الجليل في شرح ابن عقيل:٣٠٣/١.

٢) قائله مجهول كما في هامش المغني:٤٦.

٣) مغني اللبيب:٤٦.

٤) مغني اللبيب:٩١٥.

خفف من غير تعويض وَحدثنَا أَبُو بكر مُحَمَّد بن الْحسن عَن أَحْمد بن يحيى قَالَ: شبه "أَن" بِمَا فَلم يعملها كَمَا لَا يعْمل مَا، انْتهى، وَزَاد فِي سر الصِّنَاعَة:وَهَذَا مَذْهَب البغداديين وَفِي هَذَا بعدٌ وَذَلِكَ أَنَّ "أَنْ" لَا تقع إِذا وصلت حَالا أبدا، إِنَّمَا هِيَ للمضي أَو للاستقبال نَحْو:سرني أَنْ قَامَ ويسرني أَن يقوم غَدا،وَلَا تَقول:يسرني أَن يقوم وَهُوَ فِي حَال الْقيام،وَمَا: إِذا وصلت بِالْفِعْلِ وَكَانَت مصدرا فَهِيَ للْحَال أبدا نَحْو قَوْلك: مَا تقوم حسن أَي: قيامك الَّذِي أَنْت عَلَيْهِ حسن فيبعد تَشْبِيه واحدةٍ مِنْهُمَا بِالْأُخْرَى وكل واحدةٍ مِنْهُمَا لَا تقع موقع صاحبتها،قَالَ أَبُو عَليّ:وأولي أَنْ المخففة من الثَّقِيلَة الْفِعْل بِلَا عوض ضَرُورَة) [1]، وكان عليهم أنْ يقولوا إنَّ الشاهد مجهول ولا تقوم به حجة، ويكفونا مؤونة التكلف في التأويل واستجلاب الأوجه الإعرابية المختلفة، وعلى نحو ما قاله ابن عقيل:(والقول الثاني:أنَّ "أنْ" ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع يتم بعده شذوذا)[2]،وللشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد توجيه لهذا الرأي أن بعض الشواهد الفصيحة من القرآن الكريم والحديث النبوي،وأنَّه لغة عربية فصيحة:(إلا أنَّهُ قد يقال:إنَّهُ لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون " أنْ " في البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قبل أنَّ الشاعر قد قال بعد ذلك " قبل أن يسألوا " فنصب الفعل بحذف النون، فدلَّ ذلك على أنَّ لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قرينة على أنَّ " أنْ " الأولى مخففة من الثقيلة، فإنَّ من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد، قد ذكر العلماء أنَّ هذه لغة لجماعة من العرب، يهملون " أنْ " المصدرية كما أن عامة العرب يهملون " ما " المصدرية فلا ينصبون بها، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة، ولكن قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر)[3].

---

١) خزانة الأدب:٨/٤٢٠،وينظر: الخصائص:٢/٢٤٦.

٢) شرح ابن عقيل:١/٣٨٩.

٣) منحة الجليل:١/٣٨٩.

الشاهد الرابع: عمل "إنَّ" النصب في الجزأين

جاء به ابن هشام للدلالة عمل "إنَّ" النصب في الجزأين وعدَّها لغة قليلة لورودها في الحديث النبوي، وهو في معرض حديثه على أوجه إنَّ، وهو لشاعر مجهول وقد نسب الى عمر بن أبي ربيعة وغير موجود في ديوانه، إذ قال:(إِنَّ الْمَكْسُورَة الْمُشَدّدَة على وَجْهَيْن:

أَحدهمَا أَن تكون حرف توكيد تنصب الِاسْم وترفع الْخَبَر قيل وَقد تنصبهما فِي لُغَة كَقَوْلِه[1]:

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْل فلتأتِ ولتكُنْ ... خُطاكَ خفافًا إنَّ حُرَّاسنا أُسْدَا

وَفِي الحَدِيث: "إِن قَعْر جَهَنَّم سبعين خَرِيفًا"[2] وَقد خرج الْبَيْت على الحالية وَأَن الْخَبَر مَحْذُوف أَي تلقاهم أسدا والْحَدِيث على أَن القعر مصدر قعرت الْبِئْر إِذا بلغت قعرها وَسبعين ظرف أَي إِن بُلُوغ قعرها يكون فِي سبعين عَاما)[3].

قال السيوطي:(والبيت استشهد به طائفة على أنَّ (إنْ) تنصب الجزأين في لغة، وخرّجه الأكثرون على أنَّ أسدا منصوب على الحالية، أي تلقاهم أسدا، وفي البيت شاهد على أمر المضارع المبدوء بتاء المخاطب باللام)[4].

وذكر المرادي أنَّه قول بعض النحويين الكوفيين وابن السيد البطليوسي وابن الطراوة:(وأجاز بعض الكوفيين نصب الإسم والخبر معاً، بإنَّ وأخواتها، وأجازه الفراء في ليت خاصة ، ونقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في لعل أيضاً، قال ابن عصفور:وممن ذهب إلى جواز ذلك، في إنَّ وأخواتها ابن سلام في طبقات الشعراء وزعم أنها لغة رؤية وقومه، وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من

---

١) قائله مجهول كما في مغني اللبيب،ونسب الى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه:٥٥-٥٦.

٢) الإيمان لابن منده:(٨٨٢)،والمستدرك على الصحيحين:(٨٧٤٩)، والمسند المستخرج لأبي نعيم :(٤٨٥) وورد في صحيح مسلم بلفظ موافق للقواعد:(وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفً)،صحيح مسلم (٣٢٨) ، ومسند البزار:(٢٨٤٠)،وهذا واضح أنه من تصرف الرواة.

٣) مغني اللبيب:٥٥-٥٦.

٤) شرح شواهد المغني:١/١٢٢.

العرب، وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة، والجمهور على أن ذلك لا يجوز، ومن شواهد نصب خبر إن قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ ...خُطاكَ خفافاً إنَّ حُرَّاسنا أُسْدَا

وأوله المانعون على أنه حال، والخبر محذوف،أي:تلقاهم أسداً، أو خبر كان محذوفة أي: كانوا أسداً)[1]،وذكر لنا أبو حيان مذاهب النحويين وشواهد على صحة هذه اللغة،ولكنه مال الى تأويلها، إذ قال:(وقال أستاذنا أبو جعفر:"حكي هذا المذهب أبو علي الشلوبين عن جماعة من المتأخرين سمى منهم ابن الطراوة" انتهى وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد بن السيد البطليوسي، فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها، والثاني اختصاص ذلك بـ(ليت)،الثالث جواز ذلك في كأن وليت ولعل ونحن نسرد ما أتى عن العرب شاهدًا على ذلك مما استدلوا به فحكي عن بني تميم أنهم ينصبون بـ (لعل)، فيقولون: لعل زيدًا أخانا، وقال:

إنَّ العجوز خبةً جروزا... أكل كل ليلةٍ قفيزا

وقال عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن... خطاك خفافًا إن حراسنا أسدا

وقال أبو نخيلة: **كأن أذنيه إذا تشوفا... قادمةً أو قلمًا محرفا**

وقال آخر: **كأن مكاكيه بالجواء حول... الدفا ليس شربًا ثمالا**

وقال آخر: **ليت الشباب هو الرجيع على الفتى... والشيب كان هو البديء الأول**

وقال آخر: **ليت هذا الليل دهرًا... لا نرى فيه عريبا**

وقال: **يا ليت أيام الصبا رواجعا**

وقال آخر: **يا ليته إذ لم يكن حمارا... لؤلؤةً في الدار أو مسمارا**

يريد: مسمارًا لمصحف، وقال آخر:

ألا يا ليتني حجرًا بوادٍ قام... وليت أمي لم تلدني

وقال آخر: **فيا ليتني إذ لم تجودي بنظرةٍ ...لما بي وليت الحب شيئًا محرما**

---

١) الجنى الداني في حروف المعاني:٣٩٣-٣٩٤،وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٢٩٦.

وقال آخر: **فليت اليوم كان غرار حولٍ... وليت اليوم أيامًا طوالا**

وقال آخر: **سئلت وكان البخل منك سجيةً... فليتك ذا لونين، يُعطي ويمنع**

وقال آخر:..... ..... **وليت الحب شيئًا محرما**

وحكي الكسائي: "ليت الدجاج مذبحًا"،وأما ما وجد في كتب بعض المتأخرين من قول الشاعر: أتيناك زوارًا وسمعًا وطاعةً... فليتك يا خير البرية داعيا

فتصحيف (فلبيك) بـ (فليتك)،وروي في الحديث "إن قعر جهنم لسبعين خريفًا"، وحكي الكسائي عنهم:ليت الدجاج مذبحًا، وقد عمل على ذلك بعض المولدين، قال ابن المعتز:مرت بنا سحرًا طيرٌ، فقلت لها:طوباك، يا ليتني إياك طوباك، ذكره أبو القاسم الزجاجي في (الأمالي) له فيما ذكر لي، وقوله وما استشهد به محمولٌ على الحال أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي تأول المصنف "خبةً جروزا" على أنه حال من الضمير في (تأكل)، و"إنَّ حراسنا أسدا" على: يشبهون أسدًا، و"ليت الشباب هو الرجيع" على تقدير:كأن الرجيع، فلما حذف كان انفصل الضمير الذي كان اسمها قال: "ويُقوي ما ذهب إليه إظهار كان كثيرًا بعد ليت وإن"،و"لسبعين خريفًا" على أنه ظرف، و قعر مصدر، وأخبر به عن المصدر، وقادمةً على: تخلفان)[1]،وأرى هذا التأويل فيه تكلفا، وكان أن يذعن لما ورد من كثرة من الشواهد الشعرية،وفي النثر ما ورد في الحديث النبوي الذي ثبت نقله بالعدل الثابت عن مثله الى منتهاه،ويصف هذه بأنه لغة قليلة،وقد أجازها طائفة من النحويين.

الشاهد الخامس: زيادة الباء في المفعول

احتج ابن هشام على جواز زيادة الباء في المفعول بشاهدين مجهولين خلافا لجمهور النحويين الذين قالوا إنَّها ضرورة شعرية،إذ قال:(وَالثَّانِي مِمَّا تزاد فِيهِ الْبَاء الْمَفْعُول نَحْو:{وَلَا تلقوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَة}،{وهزي إِلَيْك بجذع النَّخْلَة}،{فليمدد بِسَبَب إِلَى السَّمَاء}،{وَمن يرد فِيهِ بإلحاد}،{فَطَفِقَ مسحا بِالسوقِ}، أَي يمسح السُّوق مسحا وَيجوز أَن يكون صفة أَي مسحا وَاقعا بِالسوقِ وَقَوله:

... نضرب بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بالفرج

---

١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٥/٢٧.

الشَّاهِد فِي الثَّانِيَة فَأَما الأولى فللاستعانة وَقَوله:

... سود المحاجر لَا يقْرَأن بالسور

وَقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا وَيُرِيد معنى يَهمُّ، وَنَرْجُو معنى نطمع ويقرأن معنى يرقين ويتبركن، وَأَنه يُقَال قَرَأت بالسورة على هَذَا الْمَعْنى، وَلَا يُقَال قَرَأت بكتابك لفَوَات معنى التَّبَرُّك فِيهِ قَالَه السُّهيْلي، وَقيل المُرَاد لَا تلقوا أَنفسكُم إِلَى التَّهْلُكَة بِأَيْدِيكُمْ فَحذف الْمَفْعُول بِهِ وَالْبَاء للآلة كَمَا فِي قَوْلك كتبت بالقلم أَو المُرَاد بِسَبَب أَيْدِيكُم كَمَا يُقَال لَا تفْسد أَمرك بِرَأْيِك)[1].

وذكر الخطيب عن بعض النحويين أنها ضرورة شعرية:(على أَن الْبَاء الثَّانِيَة زَائِدَة فِي المعفول بِهِ سَمَاعا قَالَ ابْن عُصْفُور فِي الضرائر: وَزِيَادَة الْبَاء هُنَا ضَرُورَة، قَالَ ابْن السَّيِّد فِي شرح أدب الْكَاتِب: إِنَّمَا عدى الرَّجَاء بِالْبَاء، لِأَنَّهُ بِمَعْنى الطمع والطمع يتَعَدَّى بِالْبَاء كَقَوْلِك: طمعت بِكَذَا، قَالَ الشَّاعِر: الطَّوِيل

طمعت بليلى أَن تجود وَإِنَّمَا...تقطع أَعْنَاق الرِّجَال المطامع)[2].

ويرى المرادي إمكانية تخريج الشواهد على غير زيادتها،إذ قال:(وفي بعضها احتمال، والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة،لا يحكم عليه بالزيادة وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين، أو حذف المفعول، وقد خرج عليهما قوله تعالى:{ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة}، فقيل:لا تلقوا مضمن معنى: لا تفضوا، وقيل :حذف المفعول والباء للسببية،أي:لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك قاله المبرد)[3].

الشاهد السادس: دخول " أل" التعريف على العلم المشتق وغير المشتق

وهاهنا احتج ابن هشام بشاهد نحوي مجهول للدلالة على جواز دخول "أل" التعريف على الأعلام المشتقة، لكن قصر هذا على السماع في معرض حديثه على أنواع "أل"،ولم يجوز في كل الأعلام،إذ قال:(الْوَجْه الثَّالِث أَن تكون زَائِدَة وَهِي نَوْعَانِ لَازِمَة وَغير لَازِمَة، فَالْأولى كَالَّتِي فِي الْأَسْمَاء الموصولة على القَوْل بِأَن تَعْرِيفهَا

---

١) مغني اللبيب:١٤٧-١٤٨.

٢) خزانة الأدب:٩/٥٢١.

٣) الجنى الداني في حروف المعاني:٥٢.

بالصلة وكالواقعة فِي الْأَعْلَام بِشَرْط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان وَاللات والعزى أَو لارتجالها كالسموأل أَو لغلبتها على بعض من هِيَ لَهُ فِي الأَصْل كالبيت للكعبة وَالْمَدينَة لطيبة والنجم للثريا، وَهَذِه فِي الأَصْل لتعريف الْعَهْد،وَالثَّانِية نَوْعَانِ كَثِيرَة وَاقعَة فِي الفصيح وَغَيرهَا، فَالْأولى الدَّاخِلَة على علم مَنْقُول من مُجَرّد صَالح لَهَا ملموح أَصله كحارث وعباس وضحاك، فَتَقول فِيهَا الْحَارِث وَالْعَبَّاس وَالضَّحَّاك ويتوقف هَذَا النَّوْع على السماع أَلا ترى أَنَّهُ لَا يُقَال مثل ذَلِك فِي نَحْو مُحَمَّد ومعروف وَأحمد.

وَالثَّانِية نَوْعَانِ: وَاقعَة فِي الشّعْر، وواقعة فِي شذوذ من النثر ، فَالْأولى كالداخلة على يزِيد وَعَمْرو فِي قَوْله[1]:

باعد أم الْعُمر من أَسِيرهَا ... حراس أَبْوَاب على قُصُورهَا

وَفِي قَوْله:

رَأَيْت الْوَلِيد بن اليزيد مُبَارَكًا ... شَدِيدا بأعباء الْخلَافَة كَاهِله

فَأَما الدَّاخِلَة على وليد فِي الْبَيْت فللمح الأَصْل، وَقيل أل فِي اليزيد والعمر للتعريف وإنهما نكرا ثمَّ أدخلت عَلَيْهِمَا أل كَمَا يُنكر الْعلم إِذا أضيف)[2]،ورأى ابن هشام في غيره هذا الكتاب زيادتها[3]،وقال الشيخ محمد محيي الدين:(قوله: "اليزيد" وهنا احتمالان:

أولهما أن الشاعر أدخل "أل" على "يزيد" للضرورة أو للمح الأصل، فتكون "أل" زائدة، والاسم ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإنما جر بالكسرة لدخول "أل" عليه.

وثانيهما أنَّ الشاعر قصد تنكير "يزيد" قبل إدخال "أل" ككلمة "الرجل" ونحوه ولهذا زالت علميته ولم يبق فيه سوى علة واحدة وهي وزن الفعل، فهو إذن ليس

---

١) الشاهد قائله مجهول كما في هامش مغني اللبيب:٧٢.

٢) مغني اللبيب:٧٢.

٣) ينظر: أوضح المسالك:١/٩٠.

ممنوعا من الصرف، فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول "أل" عليه)[1].

وكذلك عدَّ ابن هشام دخول"أل" التعريف على العلم المرتجل زائدة لأنها لا تضيف تعريفا له فدخولها وعدم دخولها سيان ،إذ قال :(وَاخْتلف فِي الدَّاخِلَة على بَنَات أوبر فِي قَوْله:

وَلَقَدْ جَنيْتُك أَكْمُؤا وَعَسَاقِلا ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فَقيل زَائِدَة للضَّرُورَة، لِأَنَّ ابْن أوبر علم على نوع من الكمأة ثمَّ جمع على بَنَات أوبر كَمَا يُقَال فِي جمع ابْن عرس بَنَات عرس وَلَا يُقَال بَنو عرس، لِأَنَّهُ لما لَا يعقل ورده السخاوي بِأَنَّهَا لَو كَانَت زَائِدَة لَكَانَ وجودهَا كَالْعدمِ فَكَانَ يخفضه بالفتحة، لِأَنَّ فِيهِ العلمية وَالْوَزْن وَهَذَا سَهْو مِنْهُ، لِأَنَّ أل تَقْتَضِي أَن ينجر الِاسْم بالكسرة وَلَو كَانَت زَائِدَة فِيهِ، لِأَنَّهُ قد أَمن فِيهِ التَّنْوِين، وَقيل أل فِيهِ للمح الأَصْل، لِأَنَّ أوبر صفة كحسن وحسين وأحمر، وَقيل للتعريف، وَإِنَّ ابْن أوبر نكرَة كَابْن لبون، فأل فِيهِ مثلهَا فِي قَوْله: وَابْن اللَّبُون إِذا مَا لز فِي قرن...لم يسْتَطع صولة البزل القناعيس

قَالَ الْمبرد وَيَردهُ أَنه لم يسمع ابْن أوبر إِلَّا مَمْنُوع الصّرْف)[2]،وعده الشيخ الأشموني والشيخ خال ضرورة شعرية[3].

الشاهد السادس: معاني " أو"

ذكر ابن هشام عن النحويين أن لها اثني عشر معنى،وذكر لها أنها تكون بمعنى "إلى"، واحتج بشاهد نحوي مجهول، إذ قال:(وَالتَّاسِع أَن تكون بِمَعْنى إِلَى وَهِي كَالَّتِي قبلهَا فِي انتصاب الْمُضَارع بعْدهَا بِأَن مضمرة نَحْو لألزمنك أَو تقضيني حَقي وَقَوله[4]:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى...فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ)[5]

---

١) هامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٧٤/١.

٢) مغني اللبيب:٧٥-٧٦.

٣) شرح الأشموني على ألفية أبن مالك:١٦٩/١، وشرح التصريح على التوضيح:١٨٤/١.

٤) الشاهد قائله مجهول كما في هامش مغني اللبيب:٩٤.

٥) مغني اللبيب:٩٤، وينظر:شرح شذور الذهب:٣٨٥.

ولم يسغ هذا الرأي من قبا المالقي، إذ قال:(الموضع الثاني:أنْ تقع ناصبة بإضمار" أنْ" فيكون معناها معنى"إلا" مع " أنْ" حو قولك" لألزمنَّك أو تقضيني حقي ولأسيرنَّ في البلاد أو استغني...وذكر بعضهم أنَّ "أو" تنصب بمعنى ما ذُكِرَ وبمعنى "إلى أنْ" ومعنى "كي"، وتجمع فيها المعاني الثلاثة فيكل موضع، وهذا ليس بصحيح ،لأنَّ البيتين المذكورين لا يصح فيهما معنى "كي"، وإن كان يصح فيهما معنى"إلى أنْ" ،وإنما حملهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة في نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي ، ولأسيرنَّ في البلاد أو استغني، وإنما الصحيح أنها لازمة لمعنى "إلا أنْ" فيكل موضع، فعليه المعول دون " إلى أنْ" و"كي"، لأنَّ ذلك لايطرد فيها في كل موضع)[١]،وذهب ابن عقيل الى أنها بمعنى حتى،ونصب الفعل ب"أنْ" مضمرة[٢].

الشاهد السابع : زيادة الفاء.

الثَّالِث أَن تكون زَائِدَة دُخُولهَا فِي الْكَلَام كخروجها وَهَذَا لَا يُثْبتهُ سِيبَوَيْهِ وَأَجَازَ الْأَخْفَش زيادتها فِي الْخَبَر مُطلقًا وَحكى أَخُوك فَوجدَ وَقيد الْفراء والأعلم وَجَمَاعَة الْجَوَاز بِكَوْن الْخَبَر أمرا أَو نهيا فَالْأَمْر كَقَوْلِه:وقائله خولان فانكح فَتَاتهمْ)[٣].

وهو قول الأخفش الأوسط من قبل قال الخطيب:(على أَن الْفَاء فِي فانكح زَائِدَة عِنْد الْأَخْفَش، وخولان مُبْتَدأ، وانكح خَبره وَعند سِيبَوَيْهِ غير زَائِدَة، وَالْأَصْل هَذِه خولان فانكح فَتَاتهمْ، قَالَ ابْن خلف قَالَ أَبُو عَليّ من جعل الْفَاء زَائِدَة أجَاز فِي خولان الرّفْع وَالنّصب كَقَوْلِك زيدا فَاضْرِبْهُ فَإِن قلت زيداً فَاضْرب جَازَ عِنْد الْجَمِيع قَالَ تَعَالَى {وثيابك فطهر}.

وَنقل أَبُو جَعْفَر النّحاس عَن الْمبرد أَنه قَالَ:لَو قلت هَذَا زيدا فَاضْرِبْهُ جَازَ أَن تجْعَل زيدا عطف بَيَان أَو بَدَلا فَلَو رفعت خولان بِالِابْتِدَاءِ لم يجز من أجل الْفَاء وَإِنَّمَا جَازَ مَعَ هَذَا،لِأَن فِيهَا معنى التَّنْبِيه، وَالْإِشَارَة .

وَقَالَ أَبُو الْحسن وَيجوز النصب على الذَّم انْتهى، وَالظَّاهِر أَن يَقُول وَيجوز النصب على الْمَدْح كَمَا قَالَ غَيره فَإِن المرغب لَا يذم وعَلى قَول س فالفاء إِمَّا

---

١) رصف المباني في حروف المعاني:٢١٢-٢١٣.

٢) شرح ابن عقيل:٩/٤،وينظر:شرح التصريح على التوضيح:٣٧٢/٢.

٣) مغني اللبيب:٢١٩، قائله مجهول وعجزه: (وأكرومة الْحَيَّيْنِ خلو كَمَا هيا).

لعطف الْإِنْشَاء على الْخَبَر وَهُوَ جَائِز فِيمَا لَهُ مَحل من الْإِعْرَاب وَأما لربط جَوَاب شَرط مَحْذُوف أَي إِذا كَانَ كَذَلِك فانكح قَالَ سِيبَوَيْهِ قد يحسن ويستقيم أَن تَقول عبد الله فَاضْرِبْهُ إِذا كَانَ الْخَبَر مَبْنِيا على مُبْتَدأ مظهر أَو مُضْمر نَحْو هَذَا زيد فَاضْرِبْهُ والهلال وَالله فَانْظُر إِلَيْهِ، وَقَالَ السيرافي الْجمل كلهَا يجوز أَن تكون أجوبتها بِالْفَاءِ نَحْو زيد أَبوك فَقُمْ إِلَيْهِ فَإِن كَونه أَبَاهُ سَبَب وَعلة للْقِيَام إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ الْفَاء فِي فانكح يدل على أَن وجود هَذِه الْقَبِيلَة عِلّة لِأَن يتَزَوَّج مِنْهُم ويتقرب إِلَيْهِم لحسن نسائها وشرفها وَفِيه إِشَارَة إِلَى ترَتّب الحكم على الْوَصْف) [1]،ورجح المرادي عمد زيادتها إذ قال:(والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها وهذا القسم لا يقول به سيبويه وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك فوجد. واحتج بقول الشاعر:

وقائلة: خولان فانكح فتاتهم ... وأكرومةُ الحيين خلو: كما هيا

وبقول عدي بن زيد:

أرواح، مودع، أم بكور ... أنت فانظر: لأي ذاك تصير

ولا حجة فيهما لاحتمال كون خولان خبر مبتدأ محذوف، أي: هؤلاء خولان، وكون أنت فاعل فعل مقدر، يفسره الظاهر، أي: فانظر أنت،وقد أجاز الفراء وحماعة، منهم الأعلم، دخولها في خبر المبتدأ، إذا كان أمراً، أو نهياً،وأجاز الزجاج في قوله تعالى " هذا فليذوقوه " أن يكون هذا مبتدأ، وفليذوقوه خبره.

وقال ابن برهان: واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعاً نحو قول الشاعر: وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي)[2].

وقال السيوطي:(وَالْجُمْهُور أولُوا ذَلِك على أَن خولان خبر هُوَ محذوفة، وَأَنت فَاعل بمقدر فسره الظَّاهِر، وَجوز الْفراء والأعلم دُخُولهَا فِي كل خبر هُوَ أَمر أَو نهي نَحْو زيد فَاضْرِبْهُ وَزيد فَلَا تضربه وَاسْتدلَّ بقوله تَعَالَى {هَذَا فليذوقوه})[3].

---

١) خزانة الأدب:١/٤٥٥.

٢) الجنى الداني:٧٢.

٣) همع الهوامع:١/٤٠٦.

الشاهد الثامن: الكاف الحرفية الزائدة.

ذكر ابن هشام أنَّ الكاف تكون حرفا في موضعين، واحتج ببيت شاعر مجهول على هذه الكاف الزائدة،إذ قال:(وتتعين الحرفية فِي موضِعين أَحدهمَا أَن تكون زَائِدَة خلافًا لمن أجَاز زِيَادَة الْأَسْمَاء وَالثَّانِي أَن تقع هِيَ ومخفوضها صلَة كَقَوْلِه:

مَا يرتجى وَمَا يخَاف جمعا ... فَهُوَ الَّذِي كالليث والغيث مَعًا

خلافًا لِابْنِ مَالك فِي إِجَازَته أَن يكون مُضَافا ومضافا إِلَيْهِ على إِضْمَار مُبْتَدأ كَمَا فِي قِرَاءَة بَعضهم {تَمامًا على الَّذِي أحسن} وَهَذَا تَخْرِيج للفصيح على الشاذ وَأما قَوْله:

وصاليات ككما يؤثفين...فَيحْتَمل أَن الكافين حرفان أكد أَولهمَا بثانيهما)[1]

الشاهد التاسع: معاني: " كي". ذكر ابن هشام لكي ثلاثة أوجه،فمنها هو أن تأتي بمنزلة (أنْ) المصدرية معنى وعملا ،وذكر صحة هذا التأويل حلول "أنْ" محلها، ولا تكون حرف تعليل، وتكون حرف حرف،واحتج بقول شاعر مجهول،إذ قال:(الثَّالِث أَن تكون بِمَنْزِلَة أَن المصدرية معنى وَعَملا وَذَلِكَ فِي نَحْو :{لكَي لَا تأسوا}،وَيُؤَيّدهُ صِحَة حُلُول أَن محلهَا وَلِأَنَّهَا لَو كَانَت حرف تَعْلِيل لم يدْخل عَلَيْهَا حرف تَعْلِيل وَمن ذَلِك جئْتُك كي تكرمني وَقَوله تَعَالَى:{كي لَا يكون دولة}،إِذا قدرت اللَّام قبلهَا فَإِن لم تقدر فَهِيَ تعليلية جَارة وَيجب حِينَئِذٍ إِضْمَار أَن بعْدهَا وَمثله فِي الِاحْتِمَالَيْنِ قَوْله[2]:

أردْت لكيما أَن تطير بقربتي...

فكي إِمَّا تعليلية مُؤَكدَة للام أَو مَصْدَرِيَّة مُؤَكدَة بِأَن وَلَا تظهر أَن بعد كي إِلَّا فِي الضَّرُورَة كَقَوْلِه:

فَقَالَت أكل النَّاس أَصبَحت مانحا...لسَانك كَيْمَا أَن تغر وتخدعا

---

١) مغني اللبيب:٢٢٩.

٢) قائله مجهول كما في هامش مغني اللبيب:٢٤٢،وخزانة الأدب:١٦/١.

وَعَن الْأَخْفَش أَن كي جَارة دَائِما وَأَن النصب بعْدهَا ب أَن ظَاهِرَة أَو مضمرة وَيَرده نَحْو {لكَي لَا تأسوا} فَإِن زعم أَن كي تَأْكِيد للام)[1]،ورفض بعض النحويين الاحتجاج بالشاهد المجهول،قال الخطيب:(وليوثق بِالشَّاهِدِ لمعْرِفَة قَائِله وَيدْفَع احْتِمَال ضعفه قَالَ ابْن النّحاس فِي التعليقة أجَاز الْكُوفِيُّونَ إِظْهَار أَن بعد كي واستشهدوا بقول الشَّاعِر:

أردْت لكيما أَن تطير بقربتي... فتتركها شنا ببيداء بلقع

قَالَ وَالْجَوَاب أَن هَذَا الْبَيْت لَا يعرف قَائِله وَلَو عرف لجَاز أَن يكون من ضَرُورَة الشّعْر)[2]،واحتج الكوفيون بهذا الشاهد على إظهار "أنْ" بعد" كي"، قال ابو البركات الأنباري:(ذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنه يجوز إِظْهَار أَن بعد كي توكيداً لكَي.

وَذهب بَعضهم إِلَى أَن الْعَامِل فِي جِئْت لكَي أَن أكرمك اللَّام وكي وَأَن توكيدان لَهَا وَقَالُوا:يدل على جَوَاز إظهارها النَّقْل كَقَوْلِه:أردْت لكيما أَن تطير بقربتي وَالْقِيَاس على تَأْكِيد بعض الْكَلِمَات لبَعض فقد قَالُوا:لَا مَا إِن رَأَيْت مثل زيد، فَجمعُوا بَين ثَلَاثَة من أحرف الْجحْد الْمُبَالغَة،وَقَالَ البصريون: لَا يَخْلُو إِظْهَار أَن بعد كي إِمَّا لِأَنَّهَا كَانَت مقدرَة فظهرت، وَإِمَّا لِأَنَّهَا زَائِدَة.

وَالْأول بَاطِل لِأَن كي عاملةٌ بِنَفسِهَا وَلَو كَانَت تعْمل بِتَقْدِير أَن لَكَانَ يَنْبَغِي إِذا ظَهرت أَن يكون الْعَمَل لِأَن فَلَمَّا أضيف الْعَمَل إِلَى كي دلّ على أَنَّهَا الْعَامِل.

وَكَذَا الثَّانِي بَاطِل لِأَن زيادتها ابْتِدَاء لَيْسَ بمقيس فَوَجَبَ أَن لَا يجوز إِظْهَار أَن بِحَال، وَمِنْهُم من قَالَ: إِنَّمَا لم يجز إِظْهَار أَن بعد كي وَحَتَّى لِأَنَّهُمَا صارتا بَدَلا من اللَّفْظ بِأَن كَمَا صَارَت مَا بَدَلا عَن الْفِعْل فِي قَوْلهم: أما أَنْت مُنْطَلقًا انْطَلَقت مَعَك وَالتَّقْدِير: أَن كنت مُنْطَلقًا فَحذف الْفِعْل وَجعل مَا عوضا عَنهُ.

وَأما قَوْله:أردْت لكيما أَن تطير بقربتي فَلَا حجَّة فِيهِ لِأَن قَائِله مَجْهُول، وَإِن علم فإظهار أَن بعد كي لضَرُورَة الشّعْر، أَو لِأَن أَن بدلٌ من كي لِأَنَّهُمَا بِمَعْنى وَاحِد والجيد هُوَ الْجَواب الثَّانِي،وَأما الأول وَالثَّالِث ففاسدان)[3]،وهو قول المالقي والأربلي

---

١) مغني اللبيب:٢٤٢.

٢) خزانة الأدب:١٦/١.

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٧٣/٢-٤٧٤.

من قبل[1]، ورجح العيني في هذا البيت أن تكون حتى جارة، وعلل هذا بقوله:(ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن، وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها:أنَّ "أنْ" أم الباب، فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة.

والثاني: أنَّ ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن "أن" وليَت الفعل فترجح أن تكون العاملة، ويجوز الأمران في نحو: "جئت كي تفعل" فإنْ جعلت جارة كانت "أن" مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها)[2].

الشاهد العاشر: تمييز "كأيٍّ" مجرور بـ"من".

احتج ابن هشام بشاهد نحوي قائله في الرد على ابن عصفور الذي ذهب الى لزوم أن يكون تمييزها مجرور بمن،إذ قال:(وَالثَّانِي أَن مميزها مجرور بِمن غَالِبا حَتَّى زعم ابْن عُصْفُور لُزُوم ذَلِك وَيَرده قَول سِيبَوَيْهِ وكأي رجلا رَأَيْت زعم ذَلِك يُونُس وكأي قد أَتَانَا رجلا إِلَّا أَن أَكثر الْعَرَب لَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ إِلَّا مَعَ من انْتهى وَمن الْغَالِب قَوْله تَعَالَى:{وكأين من نَبِي}،و:{وكأين من آيَة}،و:{وكأين من دَابَّة}، وَمن النصب قَوْله[3]:أطْرد الْيَأْس بالرجا فكأي ... آلما حم يسره بعد عسر)[4].

وهو ما ذهب إليه الشيخ خالد الأزهري:("وأما "كأين" فبمنزلة "كم" الخبرية" في خمسة أمور: "في إفادة التكثير"، وفي الإبهام، "وفي لزوم التصدير"،وفي البناء، "وفي انجرار التمييز إلا أن حرجه بـ"من" ظاهرة لا بالإضافة"، بخلاف "كم". "قال الله تعالى:{وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا} [العنكبوت: ٦٠] وقد ينصب" تمييز: "كأين"، "كقوله":

اطرد اليأس بالرجا فكأين ... آلما حم يسره بعد عسر

---

١) ينظر: رصف المباني:٢٩١،وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب:٣٧.

٢) توضيح المقاصد:١٢٣٢/٣.

٣) قائله مجهول كما في هامش المغني:٢٤٦،توضيح المقاصد:٢٠٠٢/٤.

٤) مغني اللبيب:٢٤٦،وينظر: همع الهوامع:٣٥٦/٢.

فـ"آلما" بمد الهمزة على وزن فاعلا، من:ألم يألم إذا وجع، منصوب على التمييز بـ"كأين)[1]،ورأى ابن مالك أنه الأكثر أن يجر مميزها بمن[2].

الخاتمة :

يمكن أوجز الخاتمة بأهم النتائج التي توصلت عليها بالآتي:

- السماع هو الحجة القاطعة والبرهان الناصع على القاعدة النحوية، فنقل اللغويون ما سمعوه من الأعراب الفصحاء الذين بعدت ألسنتهم من اللحن قبل فساد اللغة.
- مصادر اللغة عند النحويين منحصرة بالقرآن الكريم وقراءاته والشعر والنثر العربي الفصيح، ولم يعطوا للحديث النبوي الشريف اهتماما بزعمهم أنه روي بالمعنى وأن جل رواته من الأعاجم فيقعون باللحن، وهي حجة أوهى من بيت العنكبوت،فقد تحرى المحدثون أقصى مراتب التقصي والتثبت عن من ينقلون فلم ينقلوا عن مجهول الحال،أو من عُرِفَ بخوارم المروءة، ومن به علة، وهذا منهج غير سديد ولا يقوم على أساس متين، وهذا يخالف ما اشتروطه من التثبت من المنقول عنهم.
- اشترط اللغويون التثبت عن من ينقلون من الأعراب الذين سلمت لغتهم من أدران اللحن وشوائب العامية، لكنهم أجازوا النقل عن المجهولين، ولم يشترطوا شروطا غاية في التعقيد والتمحيص، وهذا يناقض ما اصَّلوه من أصول وقواعد في بناء اللغة.
- بيد أننا وجدنا من يرفض الاحتجاج بشواهد المجهولين، وأنه لايثبت بكلامهم حجة في اللغة، ويعيب على النحويين احتجاجهم بهذه الشواهد على نحو ما ذكره أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف، وعلى الرغم من أن شيخ النحاة سيبويه قد استشهد في كتابه بخمسين شاهدا من المجهولين.

---

١) شرح التصريح على التوضيح:٢/٤٧٧.

٢) شرح التسهيل:٢/٤٢٣،وينظر: تمهيد القواعد:٥/٢٥٠٨.

- بيد ابن هشام مشى خطى من سبقه من النحويين، فاستشهد بشواهد شعرية لشعراء مجهولي الحال، فلم يضر جهالتهم في فصاحتها وقبولها.
- وصف بعض النحويين هذه الشواهد الشعرية المجهولة النسبة بالشذوذ وأنه لا يقاس ولا تقوم به حجة لجهالة قائليها.

المصادر والمراجع.

١) **القرآن الكريم.**

٢) الاقتراح في أصول النحو:عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه:عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له:علاء الدين عطية دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري(٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤) أوضح المسالك شرح ألفية مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،(د.ت).

٥) البحث اللغوي عند العرب:د أحمد مختار عبد الحميد عمر، : عالم الكتب،بيروت الطبعة: الثامنة، ٢٠٠٣م.

٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)،المحقق:الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى،(د.ت).

٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن المرادي المصري المالكي(٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٨) تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي

محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٩) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب:علاء الدين بن علي بن الإمام بدر الدين بن الأربلي (٧٤٤٩هـ)،تحقيق الدكتور:إميل بديع يعقوب،دار النفائس، دمشق الطبعة الثانية،١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠) الجنى الداني في حروف المعاني:أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٢) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(٣٩٢هـ)،تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت،(د.ت).

١٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني: أبو جعفر أحمد بن عبدالنور المالقي (٧٠٢هـ) تحقيق الدكتور:أحمد محمد الخراط، دار القلم ،دمشق، الطبعة الثالثة ،١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.

١٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)،المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد المحقق:محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

١٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي(٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

١٦) شرح الألفية: : بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٧) شرح التسهيل :محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين(٦٧٢هـ)،المحقق:الدكتور عبد الرحمن السيد،والدكتور محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٨) شرح التصريح على التوضيح:خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٩) شرح شذور الذهب:عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام(٧٦١هـ)،المحقق: عبد الغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا،(د.ت).

٢٠) شرح شواهد المغني: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.

٢١) شرح المفصل:يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش(٦٤٣هـ)،قدم له:الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك والدكتور محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق،الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٢٣) منحة الجليل على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد: بهامش ابن عقيل،

٢٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)،المحقق:الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر (د.ت).